

أزمة الهجرة السورية"

"تشكيل نموذج تنموي لما بعد الصراع

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

منتدى الاقتصاديين العرب، المركز السوري لبحوث السياسات، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

تم تقديمها في منتدى سياسات المجتمع المدني في اجتماع الربيع لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي، نيسان/أبريل 2016

14 نيسان/أبريل 2016

ملخص

تناقش هذه الورقة تقرير البنك الدولي الصادر حديثاً حول رفاه اللاجئين السوريين في لبنان والأردن، استناداً على تحليل معلومات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتشير إلى بعض الجوانب الأساسية التي لم يتم معالجتها، خاصة آثار السياسات العامة السورية ما قبل الأزمة، وتسلب الضوء على الفجوة بين غياب التقييم الاقتصادي الاجتماعي السليم للاجئين والمجتمعات المضيفة وحقيقة أنه قد تم التفاوض على سياسات المرونة والإدماج مع الحكومتين اللبنانية والأردنية. هذا في ظل غياب جهود مماثلة تتعلق بمصر والعراق وتركيا، بشكل خاص، التي تتلقى أعداداً كبيرة من اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، تقوم منظمات المجتمع المدني بتخصيص حصة كبير للمساعدات الإنسانية، بينما يغيب صوتها، كما صوت اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، عن النقاش.

تقدم هذه الورقة إطاراً لنموذج التنمية لمرحلة ما بعد الصراع لتحقيق الانعاش وإعادة الإعمار، وتدعو إلى خطة تنمية مشتركة وتعاونية من أجل سوريا ولبنان والأردن. تستند هذه الخطة على التعاون الإقليمي العابر للحدود وعلى خلق توقعات إيجابية للتنمية ما بعد الأزمة، التي يجب أن تبدأ بسرعة في المناطق المضيفة للاجئين، مع إعطاء الأولوية للبنى التحتية والخدمات العامة والصحة والتعليم. كما يجب وضع الحوافز للتشغيل اللائق والحد من عدم المساواة وتشجيع عودة اللاجئين، لا سيما ذوي المهارات العالية. ويجب تنسيق جهود المجتمع الدولي من أجل تعزيز الكفاءة والمساواة في الحكم والمؤسسات المحلية والوطنية والخروج من ديناميات اقتصاد الحرب. كما يجب إعادة النظر في العقوبات العامة على الشعب السوري وإلغاؤها لتمكين التنمية الاقتصادية.

خلفية

تميزت السنوات الماضية بشكل ملحوظ بالأزمة السورية المستمرة التي أثرت على مئات الآلاف من الأرواح، وأدت إلى أزمة إنسانية هائلة وكذلك أزمة لجوء عابرة للمتوسط نحو أوروبا. وتشير التقديرات إلى نزوح نصف السكان السوريين بحلول نهاية العام 2015، أي حوالي 11 مليون شخص، معظمهم داخلياً، مع ما يقارب الـ 4.4 مليون من السوريين المسجلين كلاجئين خارج البلاد، بالإضافة إلى 1.5 مليون غير مسجلين.

ويعتبر لبنان والأردن أكثر البلدان تضرراً بهذه الهجرة الكبيرة للسكان، التي لم يسبق لها مثيل منذ النفي القسري للفلسطينيين، حيث يشكلون نسبة كبيرة من سكان البلد المضيف، بالرغم من أن تركيا وبعض الدول الأوروبية تحظى على أعداد مهمة من اللاجئين السوريين. لكن الاستجابة للأزمة، كما لحاجات السوريين النازحين واحتياجات المجتمعات المضيفة فقد كانت في معظم الحالات مشوشة وقصيرة الأمد واعتباطية وغير كافية.

هناك حاجة لمقاربة بعيدة الأمد لأزمة اللجوء السوري، مع الأخذ بعين الاعتبار غياب القدرة على العكس السريع لهذا التدفق في الهجرة وأن المشكلة الأساسية تتعلق بالنازحين داخلياً. وحتى لو توقفت الحرب في سوريا فجأة، فإن عودة النازحين داخلياً واللاجئين ستكون تدريجية ومرتبطة بسرعة تعافي سوريا وتنميتها وبطبيعة "اتفاقية السلام".

ولذلك، فإن فعالية برامج المساعدات الإنسانية الحالية، التي تتشكل من المساعدات النقدية وقسائم الغذاء والبطاقات الإلكترونية، هي موضع شك كبير في المدى المتوسط، بالرغم من أنها تخفف من معاناة السكان الأكثر هشاشة. كما أن استدامتها هي أيضاً موضع شك، حيث لا تزال المنظمات المانحة بعيدة عن تحقيق التزاماتها الحالية. هذا في وقت تتم فيه الدعوة لمزيد من التركيز على المساعدات الدولية للتعليم والمهارات والقوى العاملة.

وقد قام تقرير للبنك الدولي (فيرن وآخرون، 2016)، تم إنتاجه بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واستناداً إلى بياناتها، بمعالجة مسألة رفاه اللاجئين السوريين في لبنان والأردن. وقد أفضى التقرير إلى فرصة لاقتراح توصيات لسياسة مجموعة البنك الدولي المتعلقة باللاجئين السوريين على المدى المتوسط (البنك الدولي، 2016).

وتناقش ورقة السياسات الحالية النتائج التي عرضها التقرير بالإضافة إلى مسودة التوصيات من وجهة نظر المجتمع المدني المشتركة بين سوريا ولبنان والأردن.

رؤية البنك الدولي لوضع اللاجئين السوريين

بيانات المفوضية وتحليلها

يوحي تقرير البنك الدولي بجهود حثيثة لتحليل مجموعات بيانات المفوضية بالنسبة للاجئين السوريين في الأردن ولبنان. بالرغم من ذلك، يركز التقرير على البيانات الأردنية ويذكر البيانات اللبنانية بإيجاز في الفصل الأخير. وهذا يمكن أن يكون مرده إلى مجموعات البيانات الصغيرة والمختصرة في حالة لبنان. لكن التقرير يصل إلى استنتاجات وتوصيات حول السياسات المتعلقة باللاجئين السوريين في الأردن ولبنان، وكأنهما يتشاركان خصائص مماثلة.

عدا عن ذلك، يتجاهل التقرير الإشارة إلى بيانات من بلدان مضيئة أخرى ولا يذكر غياب الشفافية المتعلقة بالبيانات التركية حيث تتبنى المفوضية المؤشرات العامة للحكومة التركية وتتعامل معها وكأنها بيانات المفوضية نفسها (AFAD, 2013) كما تغيب الشفافية عن المفوضية فيما يعلق ببياناتها التي لا يتم مشاركتها مع غيرها من مراكز الأبحاث أو المساعدة، حيث كان من الممكن أن تقوم وكالة مستقلة بإجراء مسح المنازل غير العشوائي، كي لا يتم إدخال تحيز في المعلومات التي يتم جمعها، حيث تقوم المفوضية أيضاً بمراقبة وتوزيع المساعدات. فمثلاً، يشير التقرير إلى أثر ضئيل لوضع العمل على الفقر وأو المهارات، وهذا يمكن ربطه بحقيقة أن المستفيدين من المساعدات قد يتجنبون الإشارة إلى وضع عملهم خاصة إذا كان العمل غير رسمي.

هذا ويثير تحليل البيانات أيضاً بعض المخاوف، حيث يتبنى التحليل خط فقر المفوضية بشكل غير مباشر، وهو أقل بكثير من خطوط الفقر الوطنية في الأردن ولبنان. كما أن استخدام تكهنات حول الفقر والرفاه مستمدة من مسوحات أخرى، غير البيانات ذاتها، لبناء محاكاة للسياسات، قد يؤدي إلى نتائج مضللة. فالمتغيرات الأكثر أهمية (حجم الحالة أو الأسرة، عدد الأطفال، الازدحام، الوصول غير الرسمي إلى البلد) لديها ارتباطات خطية محتملة. كما أن النماذج تعاني من غياب بعض المتغيرات والمشاكل الداخلية، وليس من الواضح كيف تم التعامل معها. ومما يثير الدهشة استثناء التقرير للاجئين في المخيمات (الزعتري، الأزرق، الإماراتي) من التحليل، "لأن اللاجئين في المخيمات يستفيدون من أشكال متعددة من المساعدات، بما فيها المأوى والتعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية (!)".

يعترف البنك الدولي باستمرار امتداد آثار حجم وتعقيدات الأزمة السورية داخل المنطقة وخارجها. "قامت الاستجابة الإنسانية، منذ العام 2011، بمعالجة الحاجات العاجلة والضرورية للاجئين والسكان المحليين بشكل يتخطى برامج المساعدات الطارئة السابقة في المضمون والتصميم... ولكن هناك إشارات قليلة أن الوضع قد وصل إلى توازن قابل للإدارة" (البنك الدولي، 2016). وفي الوقت ذاته، فإن استخدام التقرير لقواعد بيانات وزيارات منزلية أجريت في 2014/2013، لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الكبيرة في وضع وحجم اللاجئين منذ ذلك الوقت في استنتاجاته.

لماذا لبنان والأردن فقط؟

إن اختيار هذين البلدين لديه أهميته، وكذلك إهمال دول الجوار الأخرى، العراق ومصر، وبكل خاص تركيا التي استقبلت معظم اللاجئين السوريين الجدد منذ العام 2014.

ارتفع عدد اللاجئين السوريين المسجلين الذين فروا من بلدهم من 2.8 مليون في أواسط 2014 إلى 4.8 مليون في آذار/مارس 2016، أي بحوالي الضعف (وفقاً للمفوضية). وكان عدد اللاجئين المسجلين في لبنان يبلغ 1.0 مليوناً في أواسط 2014، وقد ارتفع بشكل طفيف مؤخراً ليصل إلى 1.1 مليون. أما في الأردن، فقد استقر العدد على 0.6 مليون. أما في تركيا، فقد تطور عدد اللاجئين السوريين المسجلين من 0.8 مليون في أواسط 2014 إلى حوالي 2.7 مليون في آذار/مارس 2016، وهو ما يمثل أعلى نسبة زيادة منذ ذلك الوقت.

وبالرغم من الخلافات حول أعداد اللاجئين غير المسجلين فإن التركيز على لبنان والأردن يعكس حقيقة أن اللاجئين يشكلون نسبة مهمة من إجمالي عدد السكان، بالإضافة إلى المخاوف حول توطيّن اللاجئين بشكل نهائي في كلا البلدين، حتى بعد انتهاء الأزمة. ولكن كان يمكن إدراج تحليل حول حالة تركيا تقديم نظرة مهمة، خاصة في ظل تطور الأرقام هناك بشكل كبير، وأن تركيا هي المعبر الأساسي لطالبي اللجوء في أوروبا، وخاصة بسبب الأدلة الحديثة التي تشير إلى ازدياد الفقر بين اللاجئين في تركيا (أزيفيدو وآخرون، 2016). من وجهة نظر الفقر والصحة والتعليم، فإن تحليل حالة تركيا، بالإضافة إلى العراق ومصر، كان من الممكن أن يعطي إضاءات مختلفة، حيث تشير التقارير إلى صعوبة الأوضاع الإنسانية للاجئين في تلك البلدان. فمثلاً، إن 400،000 طفل سوري في تركيا هم خارج المدرسة (هيومن رايتس ووتش، 2015) و فقط 14% من الأطفال خارج المخيمات، أي أغلبية اللاجئين، هم في المدرسة (بيرتي 2015، AFAD 2013). هذا بالإضافة إلى أن الـ 2.4 مليون لاجئ سوري خارج المخيمات يؤثرون على حياة 8.2 مليون من المجتمعات المضيفة في تركيا، وهي نسبة قريبة لتلك المتعلقة بلبنان والأردن.

ماذا عن الفلسطينيين السوريين؟

لا يحتوي تقرير البنك الدولي أو مسح المفوضية على معلومات حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا قبل الأزمة حيث كان عددهم حوالي 560،000 نسمة، وهذا بالرغم من تعرضهم لظروف أسوأ من السوريين. فقد قام لبنان والأردن بوضع عوائق أمام اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، بالرغم من إشارة التقديرات إلى لجوء 43000 منهم إلى لبنان و15000 إلى الأردن (أنروا 2015)، وحيث يبقى 430،000 منهم في ظروف بائسة في سوريا (أنروا 2016). ويبقى أن الدمج الاقتصادي لأولئك اللاجئين أصعب بكثير من دمج السوريين في لبنان وسوريا.

يجب معالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا والدول المضيفة على قدم المساواة مع المواطنين السوريين، حتى ولو كانت هناك منظمة أمم متحدة خاصة بهم (الأنروا) تهتم بإدارة أحوالهم والمساعدات الإنسانية التي يتلقونها.

السوريين في المجتمعين وسوقي العمل في لبنان والأردن

لا يشير تقرير البنك الدولي، أو مجموعات بيانات المفوضية، إلى مسألة رئيسية تربط بين القوى العاملة السورية واللبنانية والأردنية، أي الهجرة من أجل العمل. وكانت توجد هجرة كبيرة للعمال السوريين نحو لبنان في التسعينيات وسنوات الـ 2000، حيث ارتبط حجمها بالعلاقة المعقدة بين البلدين، وخاصة في ظل وجود الجيش السوري في لبنان حتى العام 2005. وقد نالت المسألة قدراً لا بأس به من النقاش الحاد في لبنان، حيث تم تقدير عدد السوريين قبل أزمة 2005 بين 500،000 و1.5 مليون (!).

قبل العام 2011، كان هذا العدد يصل إلى 300،000 على أقل تقدير، أي ما يقارب 20% من اليد العاملة اللبنانية و6% من اليد العاملة السورية. هؤلاء المهاجرون الدائريون لديهم علاقات العمل والسكن في لبنان، وحيث تبقى عائلاتهم في المدن أو القرى السورية. وربما قد قاموا بجلب عائلاتهم معهم بعد تردي الأوضاع الأمنية والحرب ليستقروا حيث كانت لديهم علاقات عمل سابقة. وقد تم لحظ هذا وفقاً

للمسوحات الميدانية، مع ملاحظة أن "الكثيرين من السوريين في لبنان الذين نزحوا بسبب الأزمة لا يشعرون بأنهم لاجئون" (شطي 2015).

ولكنه من غير الواضح في التقرير أو البيانات إذا كان اللاجئين مرتبطين باللجوء الدائري ما قبل الأزمة أو أنه يمكن اعتبارهم فقط مهاجرين غير لاجئين (ما مجموعه 1.5 مليون سوري).

الهجرة الدائرية من أجل العمل في الأردن كانت أقل أهمية. ولكن العلاقات العائلية بين جنوب سوريا (درعا) وشمال الأردن (إربد) هي قوية للغاية وتعتمد على القرابة والانتماء القبلي والشبكات الاجتماعية والزواج المتبادل (شطي 2015). وهنا أيضاً، كان من المهم التحقيق في تأثير العلاقات العابرة للحدود هذه على أوضاع اللاجئين، وخاصة فيما يتعلق بتحليل الفارق بين اللاجئين خارج المخيمات وأولئك الموجودين في الزعتري (حوالي 82,000 من حوالي المليون الموجودين حالياً في الأردن بمن فيهم غير المسجلين). وقد أوضحت منظمة العمل الدولية أن "51% من الرجال السوريين اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات يشاركون في سوق العمل، بينما يصل معدل البطالة إلى 17%" (ستايف وهيلسوند 2015).

هل أدى الجفاف إلى إضعاف اللاجئين قبل الهجرة؟

يشير تقرير البنك الدولي إلى أنه "قبل تحولهم إلى لاجئين، عانى الكثيرون من الصدمات المتتالية داخل سوريا، مما أدى بهم في نهاية المطاف إلى ترك أصولهم وممتلكاتهم ورأس مالهم والبحث عن الأمان في دول الجوار". وقد تم تحديد هذه الصدمات بأنها "الصدمات المالية العالمية، والصدمات المحلية الزراعية، والنزاع". وتم ربط الصدمات الزراعية "بتأثير الجفاف الطويل الأمد على البلد في السنوات ما قبل أزمة 2011".

ولكن، بالاستناد إلى إحصاءات العمالة السنوية، فقد تم إثبات (عبطة 2009) أن الصدمة الأكبر وقعت في 2003-2004، أي بفترة كبيرة قبل الجفاف، حيث انخفضت نسبة العاملين بالزراعة بشكل كبير في ذلك الوقت بسبب سياسات الحكومة التي سمحت بانتشار حفر آبار مياه الشرب غير الرسمية. أدى ذلك إلى انخفاض كبير في مستويات المياه الجوفية مما جعل أغلب ملاكي الأراضي الصغار غير قادرين على ري أراضيهم. بالإضافة إلى ذلك، شهد العامان 2003-2004 خسارة ما يقارب الـ20% من مجموع اليد العاملة (والتشغيل) في سوريا وهجرة هائلة من الريف إلى المدينة. وكان تأثير الصدمة هائلاً لدرجة استحداث الحكومة لوكالة لمحاربة البطالة مع ميزانية تفوق المليار دولار أميركي، التي عملت لما يقارب السنتين على تقديم القروض الصغيرة مع نتائج إيجابية تم رصدها في إحصاءات العمالة السنوية لعام 2005. لكنه، وفي منتصف 2006، تم تفكيكها بشكل مفاجئ واستبدالها بالأمانة السورية للتنمية، تحت قيادة السيدة الأولى، والتي احتاجت إلى سنوات قبل أن تؤدي إلى تأثير يذكر على التشغيل. فالصدمة لم تكن نتيجة الجفاف بل نتيجة السياسات الحكومية. وانتقل الفائض في العمال الزراعيين بشكل عام إلى قطاع الخدمات ذو الإنتاجية المنخفضة.

صدمة ثانية حدثت في 2006 و2007، أي قبل الجفاف الشديد، مع وصول مئات الآلاف من العراقيين (بين مليون ومليون ونصف في بعض التقديرات) الفارين من الحرب الأهلية. وقد تم السماح للعراقيين بالعمل وإنشاء الأعمال في بيئة حضرية مكتظة أصلاً بالعمالة غير الرسمية للمهاجرين الريفيين السوريين.

أما الجفاف، فقد أضعف الاقتصاد السوري وجعل من السكان العرضة للهشاشة بالفعل أكثر عرضة. بالرغم من ذلك، فإن أعداداً قليلة من اللاجئين السوريين في لبنان والأردن كانت لهم علاقة مباشرة بالزراعة، كما تشير قاعدة بيانات المفوضية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم التعويض عن آثار الأزمة الاقتصادية من خلال دعم الغذاء ومشتقات النفط، وهي مسألة أثارها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والحكومة السورية حيث خلقت عبئاً هائلاً على المالية العامة.

يبالغ تقرير البنك الدولي حول دور الجفاف ويقلل من أهمية السياسات العامة للحكومة السورية، حيث يتم الإشادة بالانفتاح والإصلاحات ما قبل الأزمة بالرغم من فشلها في إدارة النمو والاقتصاد، بما في ذلك مسألة الري.

تأثير اللاجئين على المجتمعات المضيفة

وكانت دراسة حديثة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2014) قد أظهرت أن المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين في لبنان كانت تتناسب مع أعداد اللاجئين (حتى العام 2014) مع آثار إيجابية على الاقتصاد اللبناني. فقد أدى تدفق المساعدات في 2014 إلى موارد إضافية، ربعها من خلال الاستيراد والبقية من خلال زيادة الإنتاج في الاقتصاد اللبناني. وقد انعكس هذا الارتفاع نمواً قدره +1.3% في الناتج المحلي الإجمالي اللبناني. وقد تجاوزت آثار الحزمة المالية المبلغ المدفوع بعامل 1.6 مرة. بالرغم من ذلك، فقد عانى لبنان كثيراً من الأزمة السورية، بما في ذلك الانخفاض في السياحة والاستثمار والتصدير. وقد وصلت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2% فقط في العام 2014، مقارنة بما يفوق الـ8% في السنوات السابقة للأزمة السورية. لذلك، فإن المقاربة المتعلقة بلبنان (وكذلك الأردن) يجب طرحها لا من وجهة المرونة والتنمية فحسب، بل أيضاً بالعلاقة مع الإنعاش.

وقد تأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن أيضاً، ولكن منذ العام 2008، حيث انخفض من 7% إلى أقل من 3%. ولا يوجد تقييم ثابت عن تأثير المساعدات الإنسانية. بالرغم من ذلك، من المتوقع أن يكون لتدفق المساعدات الإنسانية تأثيراً إيجابياً هنا أيضاً، مع أثر مضاعف على نمو الاقتصاد (+0.7% في 2015)، ولكن ليس بالقدر الكافي بأية حال للعودة إلى اتجاهات النمو ما قبل الأزمة. وقد أظهرت دراسة حول التأثير على سوق العمل في الأردن (ستاييف وهيلسوند 2015) أن أهم مشاكل مجتمعات اللاجئين هي التعليم والمدارس. كما أظهرت أن 51% من الرجال اللاجئين الذين يسكنون خارج المخيمات يشاركون في سوق العمل كعمال ذوي مهارات منخفضة (البناء، التجارة، الزراعة، الخ.). أما معدلات البطالة في الأردن فقد ارتفعت. ولكن، ليس من الواضح إذا كان هذا الارتفاع نتيجة للمنافسة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الأعمال ذات المهارة المنخفضة أو بسبب الانخفاض في النمو الاقتصادي.

لم يتم تقرير البنك الدولي بربط تحليله للمعلومات مع التحليل الاقتصادي والاجتماعي هذا. هناك نقص في الدراسات الإحصائية حول الوضع الاقتصادي الاجتماعي مع مقارنات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين. نحن ما زلنا بعيدين عن معالجة جميع القضايا الرئيسية المتعلقة بالآثار الاقتصادية كما الاجتماعية لأزمة اللاجئين على اللاجئين أنفسهم والمجتمعات المضيفة.

ومع حجم أزمة اللاجئين وكمية المساعدات الإنسانية المقدّمة والحاجة إليها، من الملفت للنظر أنه لم يتم بذل جهود كبيرة لتحليل الوضع الحالي وعواقبه من أجل الحفاظ على سياسات تؤمن صمود اللاجئين والمجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى وضع برنامج شامل للإنعاش والتنمية ما بعد الأزمة، في وقت يتم فيه الترويج للسياسات والتفاوض عليها مع الحكومات المضيفة.

تشكيل نموذج تنموي لما بعد الصراع

الإنعاش وإعادة الإعمار في سوريا

النموذج التنموي للإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية ما بعد الصراع في سوريا لن يكون سهلاً بسبب حجم الدمار الكبير الذي تواجهه البلد في الحرب. فقد تم تفكيك آليات الاقتصاد في سوريا واستبدالها باقتصادات أمراء الحرب. وقد أتى الدمار على الأملاك الخاصة والعامة، بالإضافة إلى البنية التحتية الأساسية. وقد تحولت قرى ومدن بأكملها إلى ركام وتم تدمير أو تفكيك المصانع والصناعات. وقد غادرت المهارات الأساسية البلد بحثاً عن مستقبل أفضل، وتم ضياع التراث المادي وغير المادي وهو بحاجة إلى جهود جبارة لاستعادته.

العديد من العوامل عرقلت عودة اللاجئين، وهي مرتبطة مباشرة بأسباب سفرهم إلى البلدان المجاورة وأبعد من ذلك بحثاً عن اللجوء. وليس من المتوقع أن يعود الأمن سريعاً في كل المناطق، حتى ولو تم التوصل إلى حل سياسي، فالسلاح منتشر بشكل كبير والطائفية والتطرف وصلت إلى فئات مختلفة من السكان. وقد عانت البنية التحتية لتقديم الخدمات بشكل كبير، من توزيع المياه النظيفة إلى الصرف الصحي إلى الصحة والتعليم، وانخفض عدد الأطباء والعاملين الصحيين لكل ألف نسمة بشكل شديد. فكل طبيب يغادر البلد يؤدي إلى مغادرة بضعة آلاف من السكان. أما النظام التعليمي فقد عانى بشكل مماثل في بنيته التحتية وفي الخدمة المدنية والجدال المتعلق بالمناهج التعليمية الرئيسية، هذا في وقت تعتبر فيه المدرسة أساساً للمواطنة.

علاوة على ذلك، فإن العديد من اللاجئين خارج سوريا كانوا قد نزحوا داخلياً وعاشوا في ضواحي أو مدن مبنية عشوائياً وتفقر إلى البنية التحتية والخدمات العامة. وهذا نتيجة لموجة الهجرة من الريف إلى المدينة في العقود الماضية التي كانت أحد مسببات الأولوية للانتفاضة في 2011. وكانت هذه الضواحي والمدن تعاني من أعلى معدلات البطالة والعمل غير الرسمي، والذي أثر بشكل أساسي على الأجيال الجديدة التي تشكل اليوم النسبة الأكبر من السكان، وخاصة على النساء. فوصلت نسبة اليد العاملة خارج المؤسسات العامة

والزراعة التي تعمل بشكل غير رسمي إلى حوالي 80%، بما في ذلك الهجرة الدائرية للعمل في دول الجوار. لذلك، سيكون هناك عدم تطابق واضح بين التوقعات والإمكانات المتعلقة بالعودة المرتقبة لمعظم اللاجئين.

لذا، على النموذج التنموي في سوريا بعد الصراع أن يأخذ بالحسبان واقع وقيود ما قبل الأزمة، بالإضافة إلى عواقب الحرب. وهذا بهدف خلق الظروف المواتية لتحفيز الاقتصاد علاوة على المشاركة القوية للسكان في جهود الإنعاش وفي ظروف لائقة. بالإضافة إلى ذلك، على هذا النموذج أن يتناسق مع ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية وتحديثها خلال فترة الإنعاش وإعادة الإعمار.

الأزمة التي تسببت بها الحرب والنازحون واللاجئون يبرزون الحاجة إلى معالجة الدور السلبي للسياسات العامة والاضطهاد والراسمالية المبنية على المحسوبية وانعدام المساواة الشاسع.

مخطط تطوير تعاوني لسوريا ولبنان والأردن

نظراً إلى أعداد اللاجئين السوريين مقارنة بالمجتمعات المضيفة،، يجب بناء المقاربة المتوسطة والبعيدة الأمد لما يسمى اليوم بـ"أزمة اللاجئين" من وجهة نظر إنعاش وإعادة إعمار سوريا وعلى رؤية مشتركة من أجل مستقبل تعاون/شراكة بين سوريا ولبنان والأردن.

فالبلدان الثلاث لديها علاقات اقتصادية واجتماعية قوية، رسمية وغير رسمية، وقد لعب لبنان تاريخياً دور باب التجارة والاستثمار في سوريا، وقد مكنت القواعد السابقة لتحرك السكان السوريين من تشكيل حصة كبيرة من القوى العاملة اللبنانية وبشكل أقل القوى العاملة الأردنية. ولطالما لعبت المصارف اللبنانية دوراً هاماً في الوساطة التجارية والاستثمارية والفردية في سوريا، فالعديد من المدراء هم من أصول سورية. هذه المصارف اللبنانية، بالإضافة إلى بعض المصارف الأردنية كانت أول من افتتح مصارف خاصة في سوريا في 2004. وقد اختار معظم مجتمع الأعمال السوري أن يعيش في لبنان والأردن بعد تردي الأوضاع الأمنية، وهم يتحضرون للمشاركة في سوق إنعاش وإعادة إعمار سوريا مع مجتمع الأعمال في لبنان والأردن.

من جهة أخرى، كانت المجتمعات المضيفة في لبنان والأردن تعاني بالفعل من فوارق إقليمية كبيرة في التنمية في بلدانها. هذه التفاوتات الكبيرة تشكل سمة رئيسية من نموذج التنمية في جميع الدول العربية. وقد أخذت المجتمعات المضيفة على عاتقها ومن تلقاء نفسها، من خلال شبكات المجتمع المدني، معظم العبء وتشاركت مصيرها مع الأعداد الهائلة للاجئين. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت بالفعل بتشارك البنية التحتية والخدمات العامة الضعيفة في مناطقها، بينما فشلت مؤسسات الدولة في التعامل مع هذه العيوب، قبل وبعد "أزمة اللاجئين". وفي الوقت ذاته لم تستفد المجتمعات المضيفة كثيراً من الفوائد الاقتصادية التي أتت من تدفق المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة والدول المتقدمة.

على تشكيل نموذج تنموي لما بعد الأزمة، بما فيه مقاربة طويلة الأمد لـ"أزمة اللاجئين"، ألا يستفيد من الروابط القوية بين البلدان الثلاثة فحسب، بل أن يضع أيضاً أسس نموذج تعاوني حديث من أجل التنمية وتمتين الروابط الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، ينبغي النظر إلى هذه الأزمة كنقطة انطلاق للحد من الفوارق الإقليمية داخل البلدان المضيفة، وخاصة التحسين الكبير للبنى التحتية والخدمات العامة في المناطق التي تتعامل مع النسبة الأكبر من اللاجئين. يجب تقاسم فوائد الانتعاش، كما تم تقاسم عبء الصراع.

الإطار التنموي المقترح

النموذج التنموي لما بعد الأزمة المقترح هنا يبدأ من واقع البلدان الثلاث والحاجات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية، وهو يتشارك في بعض توصياته مع تلك التي اقترحتها البنك الدولي (البنك الدولي 2016) ولكن تم وضعها من منظور آخر.

1. التعامل الآن مع التحديات التنموية في المناطق المضيفة

بالتأكيد، ينبغي بناء الإطار أولاً على التعامل مع التحديات التنموية في البلدان المضيفة. ولكن، يجب معالجة هذه التحديات لا على المدى البعيد بل على المدى القريب والمتوسط. فوجهات النظر حول حل الأزمة السورية ليست واضحة الآن وليس من المتوقع أن تحصل عودة سريعة للاجئين على المدى المنظور. فعلى المساعدات التنموية الأخذ بعين الاعتبار من الآن وعلى المدى القريب تحسين البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة خاصة في المناطق المضيفة للاجئين من أجل التعامل مع حاجات المجتمعين. ويجب أن تحظى هذه المسألة على الأولوية في الحوار بين وكالات المساعدات والحكومات المضيفة. أما الأشغال المترتبة عن ذلك فيجب أن تخلق فرصاً اقتصادية للمجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء.

الكهرباء هو مثال نموذجي، فالمجتمعات المضيفة واللاجئين يفتقرون إلى الكهرباء العامة، وسيأتي مخطط لتأمين الكهرباء على المدى القصير والمتوسط بالفائدة على المجموعتين. كما يمكن تصميم المشروع لتأمين الكهرباء عبر الحدود إلى سوريا بعد عودة اللاجئين في فترة الإنعاش، وهي الحال كذلك بالنسبة لتأمين مياه الشرب. بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك أثر مماثل للحوافز المالية لمجتمع الأعمال الذي سيطور هذه الصناعات الأساسية في المناطق المضيفة.

2. خلق الحوافز لعودة اللاجئين.

مهماً كانت الفوائد المنتظرة للمساعدات، فإن بعض اللاجئين يعودون إلى سوريا عند تحسن الوضع الأمني، كما هي الحال مع مخيم الزعتري في الأردن. يجب تشجيع هذه الرغبة في العودة بالتزامن مع الجهود المبذولة لتحسين المرونة الاقتصادية للاجئين في المناطق المضيفة.

على حوافز عودة اللاجئين الأخذ بعين الاعتبار عودة المهارات من أوروبا والخليج. وتعتبر الرعاية الصحية والتعليم والشركات المتوسطة والصغيرة قضايا رئيسية في هذا المجال. كما أن جهود السلام وتطوير مؤسسات موثوقة وإشراك الناس هي أيضاً أساسية لتشجيع اللاجئين على العودة.

يجب وضع إطار للسماح للأطباء السوريين بخدمة السكان المحتاجين، وهذا يشكل أولئك الذين يعملون في سوريا من خلال المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى أولئك الموجودين في لبنان والأردن الذين يمكنهم استخدام مهاراتهم في المستشفيات التي يستخدمها اللاجئون. وبشكل مماثل، فإن تعليم الأطفال والناشئة اللاجئين سيخلق فرصاً داخل سوريا والمناطق المضيفة وسيثبت عدداً من المهارات إضافة إلى عودتهم إلى سوريا. وهذا يتضمن التعليم الأساسي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطار الاجتماعية الاقتصادية البعيدة المدى التي يؤدي الجيل الضائع في التعليم. التعليم العالي والتدريب المهني هي أيضاً مسألة مهمة.

يمكن تصميم نظام حوافز سليم لعودة اللاجئين على المدى القصير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العودة هي خيار إنساني حر للأشخاص المعنيين. على هذا النظام أن يشكل حوافز مالية للبدء الأعمال التجارية أو إعادة إعمار الأصول المدمرة، بالإضافة إلى النقل التدريجي لبعض المنشآت إلى سوريا، كالمستشفيات ومراكز التدريب المهني.

الشركات الصغيرة والمتوسطة هي أيضاً أمر أساسي في تثبيت المهارات في المناطق. يجب منح السوريين تصاريح مؤقتة لفتح الأعمال بالإضافة إلى تصاريح إقامة وعمل مؤقتة. وهذا سيسمح للحكومات بجمع الضرائب وتنظيم قطاع الاقتصاد والعمل غير الرسمي الذي ينمو سريعاً.

3. رفع العقوبات المالية العامة عن السوريين الآن.

لا يمكن للفرص الاقتصادية أن تنمو داخل سوريا وفي بلدان الجوار من دون وساطة ائتمانية أو مصرفية، التي يتم الحد منها بشكل كبير من خلال العقوبات المالية التي تضعها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على السوريين الذين لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية في بلدان الجوار أو الحصول على الائتمان. هذا وتواجه وكالات الإغاثة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، مشاكل كبيرة في نقل المساعدات إلى سوريا وبلدان الجوار.

وقد كان لهذه العقوبات أثراً عكسياً على أهدافها المتعلقة بحقوق الإنسان في سوريا، فقد أدت إلى زيادة أعباء تكاليف معاملات الوساطة المالية واستنفاد منها أمراء الحرب بشكل أساسي، كما ساهمت في تفكير السكان الذين يعانون أصلاً من الهشاشة وأدت بهم إلى المنفى، حيث لا يمكنهم الحصول على الخدمات المصرفية والانتمائية إلا بعد حصولهم على صفة لاجئ في دولة أوروبية.

إن رفع العقوبات المالية عن المواطنين السوريين هو بالتالي شرط أساسي لتحقيق اندماجهم الاقتصادي في البلدان المضيفة وأيضاً عودتهم إلى سوريا. بالإضافة إلى عملها مع حكومات المنطقة على قضايا التنمية الاقتصادية المتعلقة بـ"أزمة اللجوء"، يمكن للبنك الدولي العمل أيضاً مع وزارة الخزانة في الولايات المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي لرفع العقوبات المالية. وهذا لا يلغي الإبقاء على العقوبات الشخصية وتقويتها وعلى الضوابط على الأنشطة الإجرامية أو الإرهابية.

بشكل مماثل، أدت العقوبات الاقتصادية العامة الأخرى إلى زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية في سوريا بشكل كبير، وقد أثرت على الشعب السوري فيما يتعلّق بالفقر والأحوال المعيشية، وشجعت على طلب اللجوء في الخارج. لقد حان الوقت لمراجعتها والتخفيف منها واقتصارها على أولئك المسؤولين عن الحرب الحالية.

4. التفكير بالتنمية إقليمياً

لطالما تم اعتماد النموذج التنموي في بلدان المشرق في كل دولة على حدى، وهذه هي الحال حتى في الشراكة الأوروبية-المتوسطة أو اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول المتقدمة كالولايات المتحدة. لكن الإنعاش المستقبلي لسوريا وتنمية لبنان والأردن بحاجة إلى نقلة نوعية في النموذج يدمج بين المقاربات الإقليمية على كافة المستويات.

المستوى الأول يجب أن يأخذ سوريا ولبنان والأردن كمجموعة إقليمية وأن يتصدى لتنسيق اتفاقيات التجارة الحرة والتعاون مع هذه الدول. وهذا قد يشمل فتح الأسواق الأوروبية وغيرها من الأسواق أمام منتجات البلدان الثلاث على أساس تفضيلي، وأن يخطى المقاربات الحالية كمناطق التجارة الحرة.

المستوى الثاني يجب أن يستهدف تقليص الفوارق بين المناطق في كل من البلدان الثلاث. ويجب اعتبار الأزمة المترتبة عن اللاجئين والنازحين داخلياً كفرصة في هذا المجال.

المستوى الثالث يتعلّق بالتعاون الإقليمي بين الدول الثلاث، فعلى إطار التنمية أن يشجّع على هذا النوع من التعاون بين الأقاليم. مثلاً، يجب التفكير في إنعاش وتنمية المنطقة الجنوبية في درعا في سوريا مع تنمية المنطقة الشمالية في إربد في الأردن، مع الاستفادة من العلاقات الاجتماعية القوية بين المنطقتين. وهذه هي الحال نفسها بين ريف دمشق والبقاع في لبنان، وكذلك شمال لبنان مع حمص وطرطوس.

على هذا المستوى الثالث، فإن المسألة ليست في خلق مناطق اقتصادية خاصة محصورة بقدر ما هي إعطاء الحوافز من خلال تطوير البنى التحتية والخدمات العامة في المناطق المعنية وإعطاء الأولوية لمناخ وشروط بناء الأعمال ونمو هذه المحافظات.

أما المستوى الرابع فيتعلّق بتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز مقاربة التنمية من الأسفل إلى الأعلى. على الخطة التنمية إعطاء الأولوية للحاجات والمشاريع التي تقترحها البلديات المنتخبة محلياً وسلطات المحافظات، ويجب إشراكهم مباشرة في تعريف وإدارة جهود التنمية، حيث يمثلون، من خلال الانتخاب، هواجس السكان المحليين، أي المستفيدين المباشرين.

المستوى الخامس يتعلّق بالحاجة إلى تنمية الدولية بشكل قوي خلال عملية الانتقال، كي تتمكن ديمقراطياً من إدارة وتنظيم عدم المساواة بين المناطق وحاجات الإنعاش وأن تقوم بتعزيز كفاءة وانسجام عملية إعادة الإعمار.

5. خلق بيئة عمل لائقة

بالفعل فإن نسبة كبيرة من اللاجئين السوريين في لبنان والأردن هم مندمجون اقتصادياً واجتماعياً، ولكن بشكل غير رسمي، وهناك تنافس في سوق العمل المحلي على الأعمال ذات المهارات المنخفضة، و فقط ذوي المهارات المنخفضة في المخيمات المغلقة (كالزعتري) أو المناطق غير الرسمية الكبيرة (كعرسال والمخيمات الفلسطينية) لا يمكنهم الوصول إلى سوق العمل. فهي مسألة بقاء وصمود.

إن حظر الاندماج الاقتصادي يقتصر فقط على العمال ذوي المهارات والطبقة الوسطى، حيث تُمنع هذه الفئات من فتح الأعمال والمساهمة في الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى خلق الفرص وتقديم الخدمات للاجئين الأكثر عرضة للخطر والمجتمعات المضيفة. الأمثلة النموذجية تتعلق بإنشاء الخدمات المحلية والحرف اليدوية والأطباء الذين يمنعون من تقديم الرعاية الصحية.

في كلا البلدين، يؤدي الدمج الاقتصادي لمجتمعات اللاجئين إلى عواقب سياسية، حيث هناك خوف من توظيفهم بشكل نهائي ضمن نسيج اجتماعي معقد. من ناحية أخرى، فإن نمو القطاع غير الرسمي يشوّه الاقتصاد ويخلق مناطق واسعة حيث يغيب حكم القانون والتنظيم والضرائب.

لذلك، فإن تنظيم بيئة لائقة للعيش والعمل هو هاجس رئيسي في لبنان والأردن.

هذا يبدأ من خلال التحسين الجذري لتعليم الأطفال اللاجئين، مما يؤدي إلى تجنب أسوأ ما في العمل غير الرسمي، ألا وهو عمالة الأطفال. على المجتمع الدولي مساندة النظام التعليمي الوطني في كلا البلدين بشكل يسمح بإدماج هؤلاء الأطفال في المدارس العامة. بالإضافة إلى ذلك، يجب استخدام المعلمين بشكل مؤقت من بين اللاجئين للقيام بهذه المهمة.

وبشكل مماثل، على منح التعليم العالي المساواة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

ويمكن تأمين تراخيص مؤقتة لإنشاء الشركات والأعمال لمساعدة المجتمع الاقتصادي المحلي، وعلى المستشفيات والمراكز الصحية المحلية التعاقد مع أطباء لتقديم الخدمات بشكل خاص إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

المسألة برمتها تهدف إلى استبدال العمل غير الرسمي واتكال اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال إدارة الوضع المؤقت وخلق الفرص للتعاون بين الأقاليم عند عودة اللاجئين إلى ديارهم.

6. خلق توقعات إيجابية للتنمية ما بعد الصراع

لقد اعترف البنك الدولي بأن آثار حجم وتعقيدات الأزمة السورية تمتد إلى المنطقة وخارجها. "منذ 2011، قامت الاستجابة الإنسانية بالتعامل مع الحاجات العاجلة والضرورية للاجئين والسكان المحليين بشكل يفوق برامج مساعدات الطوارئ السابقة في المضمون والتصميم." وأكد أيضاً أنه "بالرغم من ذلك، هناك دلائل قليلة أن الوضع وصل إلى توازن يمكن إدارته." (البنك الدولي، 2016).

ويقوم البنك الدولي باقتراح "مشاركة أكثر جوهرية من المجتمع الدولي تتجاوز الاعتماد القصير الأمد على المساعدات الإنسانية" و"التغيير في الترتيبات السياسية والمؤسسية" الحيوية للوصول إلى "مجموعة أوسع من الاستثمارات الاقتصادية والتجارية والتنمية البعيدة المدى من أجل التوازن وعكس الاتجاهات الحالية".

وينبغي البدء بوضع إطار الإنعاش والتنمية ما بعد الصراع في سوريا من الآن، بالإضافة إلى خطة رئيسية للتنمية الإقليمية. ويجب توضيح وإطلاق مشاركة المجتمع الدولي في هذه الجهود ابتداءً من اليوم وقبل الوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية. هذا من شأنه أن يولد توقعات إيجابية ويخلق حافزاً لوقف تدفق اللاجئين وحتى المساعدة في تحقيق السلام.

كما يتضمن هذا جهوداً على عدة مستويات.

أولاً، يجب البدء بنشاطات إطار الإنعاش والتنمية من الآن ومعالجة آثار الحرب، بالإضافة إلى الحقائق التي أدت إلى بداية الانتفاضة. ويجب الاهتمام بشكل خاص بالإطار المؤسسي مع تعزيز دور مؤسسات دولة ما بعد الصراع وتمكين السلطات المنتخبة محلياً وإقليمياً.

وكذلك، يجب تعبئة وتوضيح مشاركة الممولين والمجتمع الدولي والمؤسسات المالية العالمية في تمويل إنعاش وتنمية سوريا ما بعد الصراع. هذا يتضمن تحديد المشاريع التي يمكن البدء بها قبل الوصول إلى السلام داخل سوريا وفي لبنان والأردن. يجب البدء بهذه المشاريع من أجل خلق بيئة إيجابية للسلام.

7. فكر محلياً، إعمل عالمياً

قامت الحكومات التي تتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين بتصميم خطط استجابة وطنية قَدِّمَتْها إلى مجتمع المانحين، وكذلك قامت وكالات الأمم المتحدة وغيرها بإعداد جدول أعمال من أجل إنعاش سوريا. لكن إعداد هذه الخطط والأجندات لم يتم بإشراك المجتمع المدني والإدارات المحلية والإقليمية بشكل كاف، والبعض لم يتم نشره في العلن.

يمكن تفسير هذا الأمر جزئياً بعدم احترام المانحين لالتزاماتهم والحاجة الماسة للأموال للتعامل مع الحاجات الإنسانية للاجئين والمجتمعات المضيفة. لكن المجتمع المدني والإدارات المحلية هي التي توجّه الجزء الكبير من المساعدات وتتعامل بشكل يومي مع الأزمة بكل تفاصيلها. يمكن أن يؤدي غياب الشفافية والتشاور العام مع المجتمع المدني التابع للمجتمعات المضيفة وكذلك اللاجئين إلى تعريض مساعي تنفيذ السياسات الجديدة الضرورية للخطر. والأهم من ذلك، ليس للاجئين صوت في مناقشة السياسات التي ستقرر مصيرهم.

هذا الأمر صحيح خاصة وأن الأزمة قد أثرت مؤسسات الدولة بشكل سلبي في كل البلدان التي تستقبل اللاجئين، بالإضافة إلى إضعاف مؤسسات الدولة السورية بشكل كبير خلال سنوات الحرب. أما داخل سوريا، فتقوم الإدارات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بالأخذ على عاتقها معظم جهود تأمين المساعدات اللازمة والخدمات العامة للسكان، بما في ذلك الأعداد الكبيرة للنازحين داخلياً.

وبشكل خاص، يجب التعامل مع اقتصاد الحرب داخل سوريا ودينامياته وتفاعله مع دول الجوار، ويجب فرض حوافز سلبية على هذا الاقتصاد على المستوى المحلي من خلال خلق فرص بديلة.

لذا، يجب أخذ هذا الوضع كفرصة لتنفيذ إطار من الأسفل للهيكل الإداري لنموذج التنمية ما بعد الصراع. على هذا الإطار تمكين الإدارات والمجتمعات المحلية، تمثيلاً مع احترام تعزيز مؤسسات الدولة (المركزية) في كل بلد والزيادة من كفاءتها. مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد، على المنظمات العالمية، كالبانك الدولي، خلق منصة مناسبة للحوار الضروري لتحقيق الهدفين، وإشراك الإدارات المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني وممثلين عن المجتمعات المضيفة واللاجئين. وفي هذا المجال، هناك مسألة أساسية وهي السماح للاجئين بانتخاب ممثلين محليين لرفع صوتهم وتقديم حاجاتهم وتطلعاتهم.

هذا الدور عو بأهمية تصميم وتعبئة الآليات المالية للتعامل مع صمود البلدان والمجتمعات المضيفة وخطط الإنعاش والتنمية ما بعد الصراع.

المراجع

- AFAD: Syrian Refugees in Turkey 2013. Field Survey Results. Republic of Turkey Prime Ministry Disaster and Emergency Management Presidency. 2013
- Samir AITA: Labor Markets Policies & Institutions, with a Focus on Inclusion, Equal Opportunity and the Informal Economy: the Case of Syria; ILO study, July 2009.

- AZEVEDO, Joao Pedro; YANG, Judy S. and INAN Osman Kaan: What Are the Impacts of Syrian Refugees on Host Community Welfare in Turkey?; World Bank Policy Research Working Paper 7542; January 2016.
- BERTI, Benedetta: The Syrian Refugee Crisis: Regional and Human Security Implications; Strategic Assessment; Vol. 17; n° 4; January 2015.
- CHATTY, Dawn (supervisor): Ensuring Equality of Education for Young Refugees from Syria (12-25 years): A Mapping Exercise; Refugee Studies Center, University of Oxford; September 2014.
- CHATTY, Dawn : The Syrian Humanitarian Disaster. Disparities in Perceptions, Aspirations and behavior in Lebanon, Jordan and Turkey; Refugee Studies Center, University of Oxford; RSC Research in brief 3, December 2015.
- HUMAN RIGHTS WATCH: ““When I Picture my Future, I See Nothing”. Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Turkey”; November 8, 2015; retrievable at <https://www.hrw.org/node/282910/>.
- STAVE, Svein Erik & HILLESUND, Solveig: “Impact of the Syrian refugees on the Jordanian Labor Market”; ILO, FAFO, 2015.
- VERNE, Paolo; GIGLIARAN, Chiara; WIESER, Christina; HEDLUND, Kerren; PETZOLDT, Marc; SANTACROCE, Marco. 2016. The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Jordan and Lebanon. Washington, DC: World Bank.
- UNICEF: Humanitarian Response Plan. Syrian Arab republic. January-December 2016; December 2015.
- UNDP/UNHCR: Impact of Humanitarian Aid on the Lebanese Economy; 2015.
- UNRWA: 2015 Syria Crisis Response. Progress report.
- UNRWA: Syria. Humanitarian Snapshot, February 2016.
- WORLD BANK: The Syrian refugee Crisis in the Medium Term. What’s Next?; Draft 2; January 27, 2016.
- 3RP Regional Refugee and Resilience Plan 2016-2017 in the Response to the Syrian Crisis. Turkey

